

# إقليم مضطرب: القاهرة أمام اختبار الانكماش أو الانفتاح الاستراتيجي

## استمرار سياسة المهادنة يؤدي إلى تجاوز الدور المصري

### مصر تدشن قاعدة «برنيس» العسكرية في حضور ولي عهد أبوظبي



رؤية دفاعية أكثر دقة

ونذلك ضمن رؤية مصر المستقبلية 2030. وتعد القاعدة الجديدة مع قاعدة محمد نجيب العسكرية، في شمال غرب مصر، نقطتي ارتكاز وتحركات للقوات المسلحة المصرية لمواجهة التحديات. وشهدت مصر مجموعة من الفعاليات العسكرية في الفترة الأخيرة، ضمن أنشطة المناورة "قادر 2020"، وقامت القوات الجوية بإعادة تمرير لطائراتها من طرازات مختلفة، ومن قواعد عسكرية متعددة لتقديم الحماية للعناصر المشاركة في المناورة.

عسكريا وعددا من الوحدات القتالية والإدارية وميادين للرباطية والتدريب لجميع الأسلحة. وأوضح راضي أن "الهدف الاستراتيجي لإنشاء القاعدة يتمثل في حماية وتأمين السواحل المصرية الجنوبية، وحماية الاستثمارات الاقتصادية والثروات الطبيعية ومواجهة التحديات الأمنية في نطاق البحر الأحمر، فضلا عن تأمين حركة الملاحة العالمية عبر محور الحركة من البحر الأحمر حتى قناة السويس والمناطق الاقتصادية المرتبطة بها،

برنيس العسكرية تم إنشاؤها في إطار استراتيجية التطوير والتحديث الشامل، لتعلن جاهزيتها للمهام التي توكل إليها على الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي، ولتتبع فلسفة بناء قواعد عسكرية تكون مرتكزا لانطلاق القوات المسلحة لتنفذ أي مهام توكل إليها بنجاح". وتقع القاعدة على ساحل البحر الأحمر بالقرب من الحدود الدولية الجنوبية، شرق مدينة أسوان، وتبلغ مساحتها 150 ألف فدان وتضم قاعدة بحرية وقاعدة جوية ومستشفى

القاهرة - افتتح الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، برفقة الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي، الأربعاء، قاعدة "برنيس" العسكرية في منطقة البحر الأحمر. وهي إحدى أضخم القواعد في الشرق الأوسط. وتلعب قاعدة "برنيس" دورا مهما في حماية الأمن القومي من ناحية البحر الأحمر، ضمن خطط الارتقاء بأعلى معدلات السلاح، والكفاءة القتالية للقوات المسلحة المصرية. وقال المتحدث باسم الرئاسة المصرية، بسام راضي، إن "قاعدة

ينصب التركيز على الدور المصري الذي انكمش إقليميا في وقت تواجه فيه البلاد جملة من المخاطر التي تؤثر على مستقبلها السياسي والعسكري، وذلك مع وجود جيئات عربية وإقليمية مفتوحة على جميع الجهات، تحديدا في سوريا والعراق ومنطقة الخليج واليمن ونهاية بالجملة ليبيا، وما زال الغموض يسود العلاقة مع السودان مع تولي حكومة انتقالية جديدة إدارة البلاد.

القاهرة - تصاعد مهددات الأمن القومي المصري ارتباطا بتصاعد المتغيرات والمهددات الإقليمية التي تشهدها المنطقة، ويضعف هذه المهددات التدخل التركي في ليبيا، والذي يضاف إلى قائمة طويلة تبدأ من الوضع في ليبيا وسيناء وتشمل ما يحدث في سوريا والعراق واليمن والسودان وجنوب البحر الأحمر، ناهيك عن استفزازات انقرة في شرق المتوسط.

ويعمل هذا كله اختبارا حقيقيا لقدرة الدولة المصرية، ومؤسستها العسكرية، على تطوير سياساتها الدفاعية الإقليمية، والقدرة على الانتقال من مواجهة الإرهاب في الداخل إلى مواجهة التحديات الخارجية.

وتتعرض الدولة المصرية لتحدي مفصلي مع انخراط تركيا في الأزمة الليبية وتأثيراتها السلبية على الأوضاع الأمنية والاقتصادية نتيجة التوتر المتوقع في شرق المتوسط بما يهدد رؤيتها لأن تصبح مركزا إقليميا للطاقة، بالإضافة إلى تعقد الحلول الدبلوماسية التي كانت تعول عليها لحل أزمة سد النهضة مع إثيوبيا.

ويحصل البعض من المراقبين الدبلوماسية الحذرة في التعامل مع قضايا الإقليم مسؤولة تعرض الدولة لأخطار خارجية مباشرة في الوقت الحالي، وقد أدى غياب الغالبية في جملة من الأزمات ورفض القاهرة إقدام القوات المسلحة في هذه الصراعات إلى شغل أطراف إقليمية أخرى للفرغ الذي تركته.

على مدار السنوات الماضية وجدد القاهرة نفسها أمام خيارين، كل منهما يحمل مبررات منطقية للسير فيه. الأول، سلكته بالفعل وما زالت تضي فيه حتى الآن، وارتكز على الحضور الدبلوماسي، وتبني حلول سياسية للآزمات الإقليمية، ويمكنها ذلك من بناء علاقات قوية مع أطراف متعددة، وقد يمهّد ذلك لأن تصبح جزءا من الحلول المستقبلية لتلك الآزمات.

### سياسة خارجية معتدلة

يقوم المسار الآخر على توظيف القدرات العسكرية في إنهاء جملة من الآزمات على حدودها والتي تشكل تهديدا لها. وهذا الطرح ظل مستبعدا مع التركيز على الآزمات الداخلية وبناء الدولة ارتكازا إلى عدم استقرار الأوضاع الأمنية في الداخل بما أثر على تماسك البنية الأساسية للدولة.

ويرى العديد من الخبراء الاستراتيجيين والسياسيين أن التجربة المصرية الحالية تحاول الاستفادة من تجارب بلدان آسيوية على غرار الصين واليابان وكوريا الجنوبية، تركز على البناء الداخلي والإصلاح الاقتصادي مع اتباع سياسة خارجية معتدلة تقوم على حماية السلام مع إسرائيل والعمل على حل التناقضات المصرية - الإثيوبية بالطرق السلمية، وإقامة شبكة كبيرة من التعاون مع دول الإقليم لخدمة عمليات البناء، وهو ما يمكن تسميته بـ"الكمون الاستراتيجي".

أو التراجع عن الانخراط في الآزمات التي تحاصرها، في ظل تشابك الملفات العربية والإقليمية.

وقال لـ "العرب" إن مصر تتعرض لتهديدات آنية في البحر المتوسط وعلى حدودها الغربية مع ليبيا، ويتعرض أمنها المائي لخطر داهم يهدد وجودها المستقبلي، وهي سياقات بحاجة إلى تطوير في الأدباء الدبلوماسي والعسكري أيضا.

ولدى فهمي قنعة بان النظام الدولي في الوقت الحالي بحاجة إلى أدوار مصرية فاعلة في المنطقة، في مواجهة تركيا أو إيران، بما يستلزم الإقدام على نقل رسائل ردع مباشرة. وأشار إلى أن تصاعد حجم التدريبات العسكرية وبالتحديد نحو المناطق الاستراتيجية البحرية يؤكد أن هناك تحركا مصرية مستقبليا يجري التخطيط له، وأن في تأسيس كتل البحر الأحمر وخليج عدن مع السعودية والأردن واليمن والسودان وجيبوتي والصومال وإريتريا، عبرا كثيرة، ويمكن أن يتصدى بشكل مباشر لأي تهديدات في البحر الأحمر.

واتفق جهاد عودة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان، مع هذا الطرح وأكد على أن تدشين تحالفات سياسية في البحرين المتوسط والأحمر لا ينفصل عن إمكانية التدخل بشكل فعال بكافة السبل لمنع التهديدات عن الدولة المصرية، ولن تقتصر فقط على الجوانب السياسية، لكنها تمتد إلى الخبرات التكنولوجية والاتصالية وتقديم الخبرات العسكرية، بما يمكن وصفه بأنه "أدوار معاونة عسكرية".

وكشف لـ "العرب"، أن القاهرة لن تقدم على تجاوز القوى الكبرى التي تنخرط في ملفات المنطقة، وستعمل على تنسيق الجهود معها، وأن الأمر ينعكس على الملف الليبي الذي يحظى بتواجد روسي قريب من التوجهات المصرية، غير أن ذلك يتطلب رؤية متطورة تضمن الحفاظ على المصالح.

الخارجية سابقا، فإن مصر تقوم بجمع الإجراءات التي تستهدف التصديق على الأطراف المعادية لها وعدم ترك الفرصة لها لأن تتحرك بحرية في مناطق نفوذها، ويتركز إجمالي هذه الإجراءات في بعض القرارات الاقتصادية والتحركات الاستخباراتية والعمليات الخاصة في حالة الضرورة دون الدخول بالقوات المسلحة وسلاحها الجوي في معارك ستؤثر بالسلب على الاقتصاد الذي بدأ يتصاعد حاليا.

وأشار لـ "العرب" إلى "أن هناك توافقا رسميا بالخالف على مقدرات الدولة وفي القلب منها القوات المسلحة، وإذا جرى تدخل ما فإنه لن يكون بمعزل عن باقي الأطراف الإقليمية، بحيث لا تتورط مصر بمفردها في أي من المستنقعات الموجودة بالمنطقة، وستكافح الوجود التركي في ليبيا بجمع الوسائل التي تمتلكها من دون الانتقال الميداني للقوات المصرية إلى هناك".

وحسب رأي خلاف، فإن الدبلوماسية المصرية ماضية في كسب النقاط واحدة تلو أخرى في ليبيا عبر سياستها الحالية، لأنها استطاعت في النهاية أن تهضم المخطط التركي الذي سعى لتواجد شرعي هناك، وما زالت في الجبهة التي تحقق نجاحات عسكرية.

اتفق البعض من الخبراء المصريين على أن الموقف الحالي قد يشهد تغييرا يتناسب مع حجم التطورات في المنطقة ككل، وليس في ملف ليبيا وسد النهضة فحسب، وأن استمرار سياسة المهادنة في ظل تطورات سريعة تشهدها المنطقة قد يؤدي إلى تجاوز الدور المصري من الأساس.

وأكد طارق فهمي، الباحث السياسي في الشؤون الإقليمية، أن تطبيق نظرية "الكمون الاستراتيجي" يحتاج إلى أوضاع مستقرة في محيط الدولة بما يضمن نجاحها، وحجم التحديات التي تواجهها مصر في الوقت الحالي لا تستطيع معه تطبيق هذه النظرية

وحزم. وتوضح ذلك عبر مشاركة كافة التشكيلات التي ربما تقوم بمهام خارج حدود الدولة، وبالتحديد ناحية الحدود البحرية بالاتجاه الاستراتيجي الشمالي أو الشمالي الغربي.

### بوصلة التدخل العسكري

يؤكد عسكريون على أن بوصلة التدخل المصري حدها الرئيس عبدالفتاح السيسي، في تصريحات لرؤساء تحرير الصحف المصرية منذ حوالي شهر، إذ قال إنه "لن يسمح لأحد أن يعتقد أنه يستطيع السيطرة على ليبيا والسودان وأن البلدين يعتبران في ضميم الأمن القومي المصري".

ولفت اللواء رؤوف السيد، في تصريحات لـ "العرب"، إلى أن الموقف الحالي يشي بان الدولة على أهبة الاستعداد لأي تحرك عسكري، غير أنها في المقابل تستفيد من الخيوط التي تمسك بها في ملفات عدة لتحريرها في الاتجاه الذي يضمن عدم الانزلاق نحو التدخلات العسكرية المباشرة، وأنها تعول على علاقاتها المتينة مع عدد من القوى الفاعلة في ليبيا، وبالتحديد لصد التحركات التركية في أي وقت.

وذكر السيد، الذي يرأس حزب الحركة الوطنية، أن الجيش المصري يقدم رسائل دعم إلى الأطراف التي تواجه التدخلات الخارجية في بلدانها، والمناورات الموسعة تهدف إلى طمأنة القوى التي تعمل على الأرض في ليبيا بالتحديد، بأن مصر لن تتوانى عن التدخل المباشر، إذا اقتضى الأمر.

وشدد الرئيس المصري، في تصريحات سابقة، على أن بلاده "لن تتخلى عن الجيش الوطني الليبي"، والذي يقوده المشير خليفة حفتر في أعقاب إطلاقه "المعركة الحاسمة" للسيطرة على طرابلس وتحريرها من قبضة الميليشيات المسلحة. وبحسب السفير هاني خلاف، مساعد وزير

على مجابهة الأخطار التي تأتي من خارج الحدود وعلى جميع الجبهات الشمالية والغربية والجنوبية والشرقية في وقت مزامن، ما يعني احتمال أن تكون لديها أدوار استراتيجية أكبر. وتنعكس تلك التدريبات على تغير واضح في أبعاد المعادلة السابقة التي كانت تقوم على أن الأخطار التي تواجه الدولة تأتي من الجبهة الشرقية على الحدود مع قطاع غزة وإسرائيل، لكن هذه المرة هناك أخطار تأتي من جهات متعددة، لأن الحدود المصرية المترامية مع ليبيا ملتهبة بفعل التطورات الأخيرة، وهناك خطر آخر يأتي من الجنوب انعكاسا للإخفاقات التي تواجهها مفاوضات سد النهضة، وآخر من الشمال نتيجة التحرش التركي المستمر في منطقة شرق المتوسط.

وأكد اللواء علاء عز الدين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة سابقا، أن المناورات تعد رسالة للخارج تؤكد أن المساس بالأمن القومي المصري في تلك الجبهات سيواجه بقوة



مناورات قادر 2020 تحمل رسائل تمهد لأدوار عسكرية في الخارج